

قانون رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٠

بريط موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الإسكندرية
للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الإسكندرية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٦٨٣٠٠٠٥ جنيه (فقط وقده خمسة وستة عشر مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وخمسة وثلاثون مليوناً من الجنسيات) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٤٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وثمانية وأربعون مليوناً من الجنسيات) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة عشر مليوناً من الجنسيات) منه مبلغ ٧٥٤٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٦٨٨٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وثمانية وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٨٨٣٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بـ ٢٠٠١٦٨٨٣ جنيه فقط وقدره مائة وثمانية وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسالية متنوعة بمبلغ ١٢٣٥٣ جنيه منها مبلغ ٢٣٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٥٣٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربى الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

حسني مبارك

موجز تسيير الميزانية العامة لمدنى مياه الإسكندرية

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر (ب) في ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠		بيان	
الاستخدامات الجارية:		بيان	
الأجور	٣٥٩	٣٠٠٠ / ٩٩	٣٠٠٠ / ٩٩
إيرادات النشاط الجارى	٣٦٠	٣٠٠٠ / ٣٠	٣٠٠٠ / ٣٠
إيرادات أخرى	٣٦١	٣٠٠٠	٣٠٠٠
جذب الاموال الجارية	٣٦٢	٣٠٠٠	٣٠٠٠
ال涯ض العمليات الجارية:		بيان	
ضرائب داخلية	٣٦٣	٣٠٠٠	٣٠٠٠
رسم تنمية موارد	٣٦٤	٣٠٠٠	٣٠٠٠
فائز حكومة	٣٦٥	٣٠٠٠	٣٠٠٠
جملة الموارنة الجارية	٣٦٦	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الإيرادات الأساسية:		بيان	
إيرادات رأسالية متعددة منها مبلغ	٣٦٧	٣٠٠٠	٣٠٠٠
مساهمة من الميزانية العامة لاستخدامات الاستثمارية	٣٦٨	٣٠٠٠	٣٠٠٠
قرض رئيسيان اثنين كلها قرض من بنك الاستثمار الوطنى	٣٦٩	٣٠٠٠	٣٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسالية	٣٧٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
تمويلات رأسالية:		بيان	
جملة الاستخدامات الرأسالية	٦٨٨٣	٣٠٠٣	٣٠٠٣
احتياطي الموارنة	٦٨٨٣	٣٠٠٣	٣٠٠٣